

**حدود تأثير سياسة التحديث الإيرانية
في التطورات السياسية والاقتصادية العراقية (١٩٢٥-١٩٥٣)
The Limits of the Impact of Iranian Modernization Policy
on Political and Economic Developments in Iraq (1925-1953)**

Asst. Lect. Hayder Feisal Radhi AL Ardhi

م.م. حيدر فيصل راضي العارضي

University of Kufa / Faculty of Engineering

جامعة الكوفة / كلية الهندسة

hayderf.hasnawi@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٩ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٩ / ٨

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ٤ / ٧

ملخص

استعرض البحث طبيعة ومستويات حدود تأثير سياسات التحديث الإيرانية (١٩٢٥-١٩٥٣) في التطورات السياسية والاقتصادية في العراق (وهي مرحلة مفصلية شهدت تحولات عميقة في بنية الدولتين بعد تأسيس الدولة الحديثة في العراق وصعود الحكم البهلوي في إيران) وهل كان هذا التأثير مبلثراً أم غير مباشر؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن سياسة التحديث الإيرانية أسهمت بدرجات متفاوتة، وقد تكون تأثيرات بصورة غير مبلثرة، في التطورات السياسية والاقتصادية العراقية، عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وحدودية مع تداخل ذلك أحياناً مع التوازنات الإقليمية والظروف التاريخية. واعتمد على المنهج التاريخي التحليلي، مع توظيف المقاربة التفسيرية التي تقوم على تحليل العلاقات السببية بين سياسات التحديث الإيرانية وانعكاساتها على العراق، عبر تتبع الوثائق التاريخية، والقرارات السياسية، والمؤثرات الاقتصادية، مع اعتماد المقارنة الجزئية بين السياقين الإيراني والعراقي.

ويخلص إلى أن التأثير الإيراني في العراق في هذه المرحلة أسهم بمستويات متعددة في ملامح التطور السياسي والاقتصادي العراقي ضمن سياق إقليمي معقد تحكمه اعتبارات النفط والمصالح الاستراتيجية والتحويلات الدولية الكبرى آنذاك.

الكلمات المفتاحية: سياسة، إيران، العراق، العلاقات الإيرانية_العراقية، رضا شاه، النزاعات الحدودية، النفط، السياسة الإقليمية.

أيلول ٢٠٢٦م / ربيع الأول ١٤٤٨هـ

السنة: الحادية والعشرون

العدد: ٥٦ / المجلد: ١

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqh.v2i56.23741>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي

Abstract

This study examines the nature and extent of the impact of Iranian modernization policies (1925–1953) on political and economic developments in Iraq, a pivotal period that witnessed profound transformations in the structure of both states following the establishment of the modern Iraqi state and the rise of Pahlavi rule in Iran. The study investigates whether this impact was direct or indirect.

The research is based on the hypothesis that Iranian modernization policies contributed, to varying degrees and often indirectly, to Iraqi political and economic developments through diplomatic, economic, and border-related instruments, while at times intersecting with regional balances and historical circumstances.

The study adopts the historical-analytical method, employing an interpretive approach based on analyzing the causal relationships between Iranian modernization policies and their repercussions on Iraq. This is achieved through examining historical documents, political decisions, and economic indicators, alongside a partial comparative analysis between the Iranian and Iraqi contexts.

The study concludes that the Iranian influence on Iraq during this period contributed at different levels to shaping aspects of Iraq's political and economic development within a complex regional context governed by oil considerations, strategic interests, and major international transformations of the time.

Keywords: Politics, Iran, Iraq, Iran-Iraq relations, Reza Shah, border disputes, oil, regional politics.

العدد: ٥٦
المجلد: ١
السنة: ٢١
١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م

في التطورات السياسية والاقتصادية العراقية (١٩٢٥ - ١٩٥٣)
حدود تأثير سياسة التحديث الإيرانية

مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط في المدة (١٩٢٥ - ١٩٥٣) تحولات سياسية واقتصادية مهمة أثّرت في بنية الدولة والمجتمع في كل من إيران والعراق. في إيران: يمثل عام ١٩٢٥ بداية عهد رضا شاه بهلوي الذي أسس دولة مركزية قوية سعت إلى تحديث المؤسسات والسيطرة على مفاصل الدولة. تركزت سياسات رضا شاه على تحديث الجيش وإصلاح البنية التحتية وتطوير التعليم والصناعة مع تعزيز نفوذ الدولة على الموارد الاقتصادية الحيوية لا سيما النفط والضرائب، وهو ما خلق تأثيرات تتجاوز حدود إيران وامتدت إلى الدول المجاورة، بما فيها العراق ومع صعود محمد رضا شاه بعد عام ١٩٤١، شهدت إيران تحولات سياسية داخلية متعددة، تضمنت توازنات بين القوى التقليدية والجديدة، فضلاً عن التركيز على القضايا الاقتصادية والنفطية والسياسة الخارجية في إطار التحولات العالمية أثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها.

أما العراق: فقد تأسست الدولة الحديثة في ١٩٢١ عقب الاحتلال البريطاني، وطالت مرحلة (١٩٢٥-١٩٥٣) ديناميكيات سياسية معقدة تمثلت في تشكيل المؤسسات الحكومية وإرساء علاقات مع القوى الإقليمية والدولية، مع التركيز على إدارة الموارد الطبيعية وبخاصة النفط. وكان العراق في هذه المدة يسعى لتحقيق توازن بين الاستقلال السياسي والضغط البريطاني الاقتصادي والسياسي ما جعله عرضة لتأثيرات خارجية، لا سيما من إيران المجاورة. وتتسم العلاقات الإيرانية_العراقية أثناء هذه المدة بالتعقيد، إذ تداخلت فيها النزاعات الحدودية مع المصالح الاقتصادية المشتركة والتنافس على النفوذ الإقليمي، وأدّت السياسة الإيرانية دوراً مؤثراً، سواء عبر التفاعل المباشر مع الحكومة العراقية أم عبر تأثيرات غير مباشرة في القوى السياسية

والاقتصادية العراقية، كما كان للملف النفطي والعلاقات التجارية دور محوري في تشكيل التفاعلات الثنائية بين البلدين، إذ شكلت المشاريع الاقتصادية والسياسات النفطية الإيرانية ضغطاً مستمراً على الاقتصاد العراقي، ومؤثرة في تطوراته الداخلية واستقراره السياسي.

وتقدّم هذه الخلفية التاريخية الأساس لفهم طبيعة وحدود تأثير سياسة التحديث الإيرانية في التطورات السياسية والاقتصادية العراقية وتوضح السياق الذي يحكم العلاقات بين البلدين في فترة حاسمة من التاريخ الإقليمي الحديث.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم مدى حدود تأثير سياسة التحديث الإيرانية في التطورات السياسية والاقتصادية في العراق في المدة (١٩٢٥-١٩٥٣)، وهي مرحلة شهدت تغييرات جوهرية في بنية الدولة العراقية والعلاقات الإقليمية.

يطرح البحث سؤالاً محورياً حول ما إذا كانت السياسات الإيرانية أثناء حكم رضا شاه ومحمد رضا شاه قد أحدثت تغييرات ملموسة في السياسة العراقية، سواء على المستوى الرسمي للدولة أم في توازن القوى بين الفئات السياسية والاجتماعية في العراق، كما يسعى إلى تحديد تأثير هذه السياسات في الاقتصاد العراقي. وتنبع مشكلة البحث من غياب دراسة منهجية شاملة تربط بين سياسة التحديث الإيرانية والتطورات العراقية في مجالات السياسة والاقتصاد مع مراعاة السياق الإقليمي والدولي، وهو ما يشكل الفجوة التي يحاول البحث سدّها عبر تحليل تاريخي دقيق ومستند إلى مصادر موثوقة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على حدود سياسة التحديث الإيرانية وأثرها في التطورات السياسية والاقتصادية العراقية للمدة (١٩٢٥-١٩٥٣)، وهي مرحلة حاسمة شهدت تأسيس الدولة الحديثة في العراق وصعود النظام البهلوي في إيران. إن دراسة هذه المرحلة تمكّن الباحث من فهم كيفية تفاعل السياسات

الإقليمية مع المسارات الداخلية للدول المجاورة، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا النفطية والعلاقات التجارية والنزاعات الحدودية.

تزداد أهمية البحث أيضاً من الناحية العلمية إذ يسعى إلى سد فجوة واضحة في الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة الإيرانية_ العراقية في النصف الأول من القرن العشرين، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على التاريخ الداخلي لكل دولة من دون ربطه بتأثيرات السياسات الإقليمية المتبادلة.

من الناحية التطبيقية: تساعد نتائج البحث على فهم الأسس التاريخية للعلاقات الإيرانية_ العراقية، وتقديم رؤية واضحة حول العوامل التي أسهمت في تشكيل التفاعلات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وهو ما يمكن أن يكون مفيداً للباحثين والمحللين في مجال الدراسات الإقليمية والسياسات المقارنة. كما أن البحث يُبرز التأثير المباشر وغير المباشر للسياسات الإيرانية في العراق، ما يتيح تقييماً علمياً لتطورات الدولة العراقية في مجالات السياسة والاقتصاد في هذه المدة الحرجة. كذلك توفر الدراسة إطاراً لفهم أعمق لتاريخ العلاقات الثنائية، وتسלט الضوء على أهمية الاعتبارات الإقليمية في صياغة السياسات الوطنية.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى دراسة أثر سياسة التحديث الإيرانية في التطورات السياسية والاقتصادية في العراق للمدة (١٩٢٥-١٩٥٣)، وذلك عبر تحليل شامل للعلاقات الثنائية بين البلدين ضمن سياق إقليمي متغير ومعقد، ويسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة التي تسهم في فهم دور إيران في تشكيل السياسة والاقتصاد العراقي في هذه المرحلة منها:

أولاً_ يسعى البحث إلى تحليل السياسات الداخلية والخارجية لإيران في عهد رضا شاه ومحمد رضا شاه، وتحديد مدى تأثيرها المباشر أو غير المباشر في العراق. ثانياً_ يسعى البحث إلى دراسة التطورات الاقتصادية العراقية بما في ذلك النفط والتجارة والاستثمارات، وتقييم تأثير السياسات الإيرانية في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً_ يسعى البحث إلى توثيق النزاعات الحدودية بين العراق وإيران مع إبراز تأثيرها في العراق.

ينطلق البحث من مجموعة تساؤلات رئيسة تسعى إلى توجيه الدراسة وتحليل أثر سياسة التحديث الإيرانية في التطورات السياسية والاقتصادية في العراق للمدة (١٩٢٥-١٩٥٣):

السؤال الأول: هل أسهمت السياسة الإيرانية للمدة من ١٩٢٥ إلى ١٩٥٣ في إحداث تغييرات سياسية ملموسة في العراق؟ ويسعى هذا التساؤل إلى تقييم طبيعة العلاقة السياسية بين البلدين، ومعرفة مدى دعم أو معارضة القوى العراقية لسياسات إيران أو انعكاسها على القرارات الداخلية العراقية.

السؤال الثاني: ما تأثير السياسات الإيرانية في الاقتصاد العراقي آنذاك؟ ويستعرض الباحث أهم التأثيرات الاقتصادية، سواء كانت مباشرة مثل المنافسة على الموارد والنفط، أم غير مباشرة عبر التأثير في التجارة والاستثمارات والعلاقات الاقتصادية الثنائية. كما يبحث هذا التساؤل في كيفية انعكاس السياسة الإيرانية على المشاريع الاقتصادية العراقية واستراتيجيات التنمية والتفاعل مع السوق الإقليمية.

قسم البحث على مبحثين رئيسين لتسهيل عرض المعلومات وتحليلها بشكل منطقي، إذ بين المبحث الأول سياسة التحديث في إيران للمدة (١٩٢٥-١٩٥٣)، مسلطاً الضوء على الإصلاحات الداخلية والخارجية التي قام بها رضا شاه ومحمد رضا شاه، وتأثير هذه السياسة في العراق، سواء عبر القضايا النفطية والتجارة أم النزاعات الحدودية. أما المبحث الثاني فيركّز على التطورات السياسية والاقتصادية في العراق في المدة نفسها، مع تحليل الوضع السياسي بعد تأسيس الدولة الحديثة والعلاقات الثنائية مع إيران والتطورات الاقتصادية، بما في ذلك النفط والاستثمارات والمشاريع المشتركة فضلاً عن النزاعات الحدودية وتأثيراتها في السياسة والاقتصاد العراقي.

وتتضمن الدراسة أيضاً الخاتمة والاستنتاجات، التي تعرض النتائج الرئيسة والتوصيات المستخلصة من البحث، وتوضح أثر السياسة الإيرانية في العراق ومدى تفاعل الدولة العراقية معها.

المبحث الأول _ السياسات الحديثة لإيران ١٩٢٥-١٩٥٣

١- نبذة تاريخية عن السياسات الحديثة لإيران (١٩٢٥-١٩٥٣):

بدأت المرحلة الحديثة في إيران بصعود رضا شاه بهلوي إلى الحكم عام ١٩٢٥ بعد الإطاحة بحكم القاجاريين، حيث سعى لبناء دولة مركزية قوية تفرض سيطرة الحكومة على مفاصل الدولة والمجتمع " أنشأ الدولة على المثل العليا التي ارتآها في الحياة القومية والوطنية " (الساداتي، ١٩٣٩، ص ١٤)، وعمل على تقليل نفوذ القوى الأجنبية على الشؤون الإيرانية "ألغى رضا شاه الامتيازات الأجنبية" (الساداتي، ١٩٣٩، ص ١٤)، وقد "تأثرت العلاقات البريطانية الإيرانية أيضاً، بسبب القرار الذي أصدره رضا شاه عام ١٩٢٧ بخصوص إلغاء الامتيازات الأجنبية في إيران" (عبيس، ٢٠٢٣، ص ٨)

رَكَزَت السياسات الحديثة على الإصلاحات السياسية والإدارية، التي شملت توسيع التعليم وإنشاء جامعة طهران عام ١٩٣٤، اهتم رضا شاه بالتعليم وأدخل إصلاحات في التعليم العالي وقام بافتتاح جامعة طهران عام ١٩٣٤، ولم يحلّ عام ١٩٤٠ حتى أضيفت خمس كليات لجامعة طهران " (ضحوة، ٢٠١٨، ص ٣٥). كما تم تحديث البنية التحتية مثل شبكة السكك الحديدية التي ربطت بين الشمال والجنوب وبناء جيش وطني قوي لتعزيز سلطة الدولة المركزية " تفرغ رضا شاه بنفسه لتنظيم الجيش وأنشأ الجامعة العسكرية " (ضحوة، ٢٠١٨، ص ٣٤).

سعت هذه الإصلاحات إلى تعزيز قدرة الدولة على إدارة الموارد الاقتصادية الحيوية، بما في ذلك النفط والضرائب "اعتمد الشاه على فرض الضرائب المتنوعة في تمويل خزانة الدولة" (السبكي، ١٩٩٩، ص ٨٩)، وتقليص نفوذ الطبقات التقليدية ورجال الدين، ما أسهم في زيادة قوة الدولة وقدرتها على التأثير السياسي والاقتصادي في دول

الجوار بما فيها العراق، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وتدخل بريطانيا والاتحاد السوفيتي في إيران عام ١٩٤١، اضطر رضا شاه إلى التنحي وتولى ابنه محمد رضا شاه العرش " عمدت القوات المحتلة إلى إفقاد الشاه هيئته أمام الإيرانيين والأجانب، وهنا استسلم رضا خان وتنازل عن العرش لابنه محمد رضا في ١٩٤١" (ضحوة، ٢٠١٨، ص ٣٩)، مع استمرار الإصلاحات الحديثة والتركيز على القضايا الاقتصادية والنفطية والسياسة الخارجية "بعد زوال حكم الشاه رضا بهلوي وتنازله عن العرش لصالح ابنه محمد" في عام ١٩٢٥ اقترح أنصار رضا خان في المجلس إصدار تشريع يحل به حكم سلالة قاجار وتعيين رضا خان شاهاً جديداً" (العنبيكي، ٢٠١٦، ص ٤٠٨). وقد شهدت البلاد تطورات هامة على جميع الأصعدة (محمد، ٢٠١١، ص ٨)، ويمكن فهم هذا التطور في إطار تأثير سياسات التحديث الإيرانية على البيئة الإقليمية المحيطة، وبخاصة العراق، إذ إن أي تغيرات إصلاحية في البلدان المجاورة في أرجاء المعمورة، قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على طبيعة البلدين في استغلال الموارد الطبيعية وتوجيهها وقد تؤدي إلى نزاعات مسلحة يتأثر فيها شعب أحد البلدين (بانون و كولبير، ٢٠٠٥، ص ٤٣)، ففي مجالات التجارة والحدود والمنافسة على الموارد الاقتصادية الحيوية، توضّح هذه الخلفية أنّ السياسات الإيرانية الحديثة امتدت لتؤثر في السياسة والاقتصاد العراقي عبر التفاعلات الإقليمية، مما يجعل دراسة تأثيرها في العراق للمدة (١٩٢٥ - ١٩٥٣) أمراً ضرورياً لفهم تطورات الدولة العراقية والتفاعلات الثنائية بين البلدين.

٢_ سياسات إيران في عهد رضا شاه مع الإصلاحات ومدى تأثيرها في العراق (١٩٢٥ - ١٩٤١):

تولى رضا شاه بهلوي الحكم في إيران عام ١٩٢٥، وسعى إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة ضمن مشروع تحديث الدولة، لغرض بناء هيكل حكومي قوي قادر

على مواجهة النفوذ الأجنبي وتقليل سيطرة القوى التقليدية مثل رجال الدين، إذ تم سحب البساط من تحت أقدام رجال الدين في القضاء" (ضحوة، ٢٠١٨، ص ٣٥).

من الإصلاحات البارزة كان: تحديث النظام الإداري وتطوير التعليم وبناء شبكة مواصلات حديثة مثل السكك الحديدية الفارسية التي ربطت مناطق البلاد ببعضها" (السبكي، ١٩٩٩، ص ٧٩)، ما عزز التكامل الاقتصادي الداخلي وأدى إلى زيادة التجارة الخارجية، وهو ما أثر في دول الجوار بما فيها العراق من حيث حركة السلع والموارد، وعلاوة على ذلك، حاول رضا شاه تعزيز السيطرة على الموارد النفطية التي كانت تحت نفوذ شركات أجنبية، عبر تأسيس سياسات اقتصادية وطنية تسعى إلى زيادة الإيرادات وتقليل التبعية للخارج.

تمثل تأثير السياسات الإيرانية في العراق عبر ثلاث آليات رئيسية:

التجارة الحدودية غير المنظمة والتوترات الحدودية التي أثرت في الاستقرار الاقتصادي والتحول في السياسات الجمركية بين البلدين، فالتحديث الإيراني عزز قدرة الدولة على التفاعل الاقتصادي مع دول الجوار مما أثر في علاقات العراق التجارية، لا سيما في تعاملاته مع الأسواق الإيرانية، و"أولى رضا بهلوي جل اهتمامه للصناعة والجيش ولهذا حظيت الزراعة بالمرتبة الثالثة في سلم اهتماماته" (السبكي، ١٩٩٩، ص ٧١).

على المستوى السياسي: لم يتورط رضا شاه بشكل علني في الشؤون الداخلية العراقية، لكنه أسهم بشكل غير مباشر في تشكيل بيئة إقليمية جديدة انعكست على التوازنات السياسية العراقية، وبخاصة في ظل التطورات الإقليمية التي شغلت تحالفات جديدة وزادت من أهمية القضايا الحدودية بين الدولتين. وعندما حدث انقلاب بكر صدقي في العراق ١٩٣٦ "إذ سادت الاضطرابات الداخلية فانتهزت الحكومة الإيرانية تلك الظروف وكذلك جهل الانقلابيين بالأمور السياسية والعسكرية لفرض شروطها

على العراق وهكذا وقعت معاهدة ١٩٣٧" (سليمان، ص ٣٥٧). وبعد ما تقدم يتضح أنّ سياسة رضا شاه في إيران للمدة (١٩٢٥ - ١٩٤١) أدّت دوراً بالغ الأهمية في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة عبر التحولات الهيكلية التي أثّرت في طبيعة التفاعل بين بغداد وطهران في المجالات الاقتصادية والحدودية.

٣- سياسة إيران الداخلية والخارجية للمدة (١٩٤١ - ١٩٥٣):

"كانت المدة الواقعة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥ مهانة ظاهرية بين الشاه محمد رضا وقوى الاحتلال من جهة، وبينه وبين عناصر الحركة الوطنية الموجهة ضد الاحتلال من جهة أخرى" (السبكي، ١٩٩٩، ص ١٦٦)، فقد شهدت إيران بعد تنجّي رضا شاه بهلوي عام ١٩٤١ تغييرات داخلية عميقة وسياسات خارجية متشابكة مع التحولات العالمية، وهو ما انعكس على علاقاتها مع دول الجوار، لا سيما العراق.

عقب الاحتلال البريطاني السوفييتي لإيران في ١٩٤١ أجبر رضا شاه على التنجّي، وتولّى ابنه محمد رضا شاه الحكم في ظل ضغوط داخلية وخارجية متزايدة بدأت مع نهاية الحرب والتحولات في النظام السياسي، و"في شهر حزيران عام ١٩٥٠ نال الجنرال حاجي علي رزم ارا الذي اختاره الشاه رئيساً للوزراء موافقة المجلس البرلمان" (العنبي، ٢٠١٦، ص ٤٠٩). وعلى الصعيد الداخلي، تميّزت هذه المدة بصعود حركات سياسية تطالب بمزيد من المشاركة السياسية وحقوق وطنية أكبر، أبرزها حركة تأميم النفط التي قادها رئيس الوزراء محمد مصدق بعد انتخابه في البرلمان الإيراني عام ١٩٥١، وقد "ارتبط اسم حكومة محمد مصدق بقرار التأميم الذي قامت به إيران في الخامس عشر من آذار ١٩٥١ وعدّ هذا القرار أول قرار يتم فيه تأميم شركة نفطية في منطقة الشرق الأوسط" (غازي، ٢٠١٣، ص ٥-٢١)، وتعرف حركة تأميم النفط بانها الحركة التي ركّزت على تحرير الموارد النفطية من السيطرة الأجنبية ودفع البلاد نحو سيادة اقتصادية كاملة (كاتوزيان، ٢٠١٤، ص ٢٠).

كان لتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١ بقيادة محمد مصدق أثر مهم في العراق في الخمسينيات، لكن هذا الأثر لم يكن مباشراً بالكامل، بل جاء عبر الجوانب السياسية والاقتصادية والإقليمية. ويمكن شرحه بصورة واضحة على النحو الآتي:

ـ التأثير السياسي: أثارت قضية التأميم اهتمام القوى السياسية العراقية، وبخاصة الأحزاب الوطنية والقومية واليسارية، لأن إيران استطاعت تحدي النفوذ البريطاني في شركة النفط الإنجليزية الإيرانية. لذلك ظهرت في العراق دعوات تطالب بتعديل امتيازات النفط الأجنبية وزيادة حصة العراق من عائدات النفط وبتقليل الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العراقي. كما شجعت تجربة إيران بعض القوى العراقية على المطالبة بسيادة اقتصادية أكبر، واعتُبرت نموذجاً للتحرر من السيطرة الأجنبية.

ـ التأثير في الحكومة العراقية: تعاملت الحكومة العراقية الملكية بحذر مع قضية التأميم، لأنها كانت تخشى من انتقال المدّ الوطني المعادي لبريطانيا إلى العراق وتصادم الاحتجاجات والشعبية وتأثر استقرار النظام السياسي، لذلك حاولت السلطة العراقية المحافظة على علاقاتها مع بريطانيا وفي الوقت نفسه امتصاص الضغوط الداخلية عبر بعض الإصلاحات النفطية المحدودة.

ـ التأثير الاقتصادي: عندما فرضت بريطانيا حصاراً على النفط الإيراني بعد التأميم، تراجع تصدير النفط الإيراني مؤقتاً، مما أدى إلى: زيادة أهمية النفط العراقي في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب على النفط العراقي نسبياً، وتعزيز موقع شركة نفط العراق في التصدير. لكن هذا التأثير كان ظرفياً ومحدوداً، لأن العراق بقي خاضعاً لامتيازات الشركات الأجنبية ولم يشهد تأميراً مشابهاً في تلك المرحلة.

ـ التأثير الإقليمي والاستراتيجي: أزمة النفط الإيراني زادت من أهمية العراق ضمن السياسة البريطانية والغربية في الشرق الأوسط، باعتباره دولة نفطية مستقرة نسبياً وبديلاً مهماً عن النفط الإيراني أثناء الأزمة وحليفاً سياسياً للغرب في مواجهة التوترات

الإقليمية، ولهذا ازداد الاهتمام الغربي بالحفاظ على استقرار النظام العراقي في الخمسينيات.

وبذلك يتضح أن تأثير تأمين النفط الإيراني في العراق كان تأثيراً سياسياً وفكرياً أكثر منه تحولاً اقتصادياً مباشراً وقد شجع على تصاعد الوعي الوطني بقضية السيطرة على النفط لكنه لم يؤدّ إلى تغيير جذري في السياسة النفطية العراقية آنذاك بسبب اختلاف الظروف السياسية وطبيعة النظام الحاكم في العراق.

وفي ظل تزايد النزعة الوطنية والضغط على الشركات الأجنبية، حاولت الحكومة الإيرانية تحسين موقعها على الساحة الإقليمية والدولية، عبر اتباع مصدق لسياسة التوازن السلبي، ما دفعها إلى إعادة التفاوض حول علاقة النفط والسيادة الوطنية إذ أصبحت إيران تسعى إلى تعزيز استقلالها الإقليمي وتقليل الاعتماد على القوى الكبرى، وهو ما شكّل عامل تأثير في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العراق، وبخاصة في مجالات التبادل التجاري والموارد النفطية المشتركة (كاتوزيان، ٢٠١٤، ص ١٠٢). كما أن السياسة الخارجية الإيرانية في تلك المرحلة حاولت الموازنة بين القوى الكبرى، حيث سعت إلى حماية السيادة الإيرانية من ضغوط بريطانيا والاتحاد السوفييتي، وأدت الأزمة النفطية إلى تدخل دولي واسع انعكس على الاستراتيجيات الإقليمية.

بناءً على ذلك يمكن القول: إنّ المدة (١٩٤١-١٩٥٣) كانت مرحلة مهمة في تطوير السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً، مع تركيز خاص على القضايا النفطية والاقتصادية التي مثلت محوراً في تعزيز السيادة الوطنية الإيرانية وتحديد موقعها في العلاقات مع الدول المجاورة، بما في ذلك العراق.

المبحث الثاني _ التطورات السياسية والاقتصادية في العراق (١٩٢٥-١٩٥٣):

١ _ نبذة عن الوضع السياسي في العراق بعد تأسيس الدولة الحديثة:

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في أعقاب الانتداب البريطاني (١٩٢٠) واستكمال استقلالها عام ١٩٣٢، دخل العراق مرحلة من البناء السياسي والمؤسسي التي تميزت بتعقيدات تتعلق بصياغة الهوية الوطنية والعلاقات مع القوى الأجنبية والصراعات الداخلية بين تيارات متعددة من القوى السياسية والاجتماعية، وفي هذه المرحلة: كان العراق يسعى لإرساء دولة مركزية حديثة بقيادة الملكية والطبقة السياسية المتكونة حديثاً، مع تحديات مثل التوازن بين النفوذ البريطاني وتطلعات السيادة الوطنية وإدارة التطورات الاجتماعية المتسارعة في البلاد. وقد ظهرت أحزاب وتيارات متعددة داخل المشهد السياسي العراقي، منها تيارات قومية وقومية- عربية ويسارية ساعية لتحقيق تطلعات شعبية في المشاركة السياسية وتحديد مسار الدولة. إلا أن تأسيس الدولة لم يكن خالياً من التحديات؛ إذ كان تأثير الانتداب البريطاني كبيراً، وأثر في توزيع السلطات واتخاذ القرارات السياسية، وهذا المزيج بين السلطة المحلية والتدخل الخارجي شكّل خاصية مميزة للنظام الملكي، حيث كان الاستقرار السياسي مرتبطاً بقدرة الملك على موازنة الضغوط الداخلية والخارجية، و"تحدى الملك فيصل سلطة الانتداب البريطاني ووجه لها ضربة قوية، رغم أن المندوب السامي قد طلب منه الوقوف إلى جانب الوزارة" (الأدهمي، ٢٠٠٩، ص ٧٨)، وتعد هذه المرحلة تأسيسية لفهم العلاقة بين الشرعية الدستورية والواقع العملي في العراق، وهو أمر جوهري لمقارنة النظام الملكي بالنظام الجمهوري اللاحق.

أصدرت الحكومة العراقية الدستور الأول عام ١٩٢٥، المعروف بالقانون الأساسي، وهو حجر الزاوية في تأسيس النظام الملكي الدستوري في العراق، نص الدستور على أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة، وأن الملكية دستورية وراثية، مع وجود حكومة وبرلمان لتنظيم السلطة، ووفقاً للدستور، يشكل البرلمان من مجلسين: مجلس النواب

المنتخب ومجلس الأعيان المعين من الملك، فيما تتولى الحكومة (الوزارة) تنفيذ السياسات ومحاسبة البرلمان، وهذه البنية تسعى إلى تحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية وضمان مشاركة محدودة للشعب في صنع القرار، وقد تبني الدستور نموذج النظام البرلماني عبر تحديد العلاقة بين الملك والسلطة التنفيذية والبرلمان، ووضع قواعد المسؤولية الوزارية والفصل النسبي بين السلطات (ألغاني، ١٩٨٦، ص ١١٢)، وكانت المشاركة السياسية شكلية في جانب منها، ما أسهم في اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع (دوايشة، ٢٠١٩، ص ٨٧) و"الاستقلال القضائي كان محدوداً بسبب: تدخل السلطة التنفيذية، والقوانين الاستثنائية ومحاكم خاصة في بعض الفترات (الحسيني، د.ت. ص ٦٤).

فيما يتعلق بالعلاقة السياسية بين العراق وإيران خلال هذه المدة (١٩٢٥-١٩٥٣): تأثرت الأوضاع السياسية الداخلية في العراق خلال الخمسينات بالسياسة الإيرانية بصورة غير مباشرة ومحدودة، إذ ارتبط هذا التأثير بطبيعة العلاقات الإقليمية والتنافس الدولي في الشرق الأوسط أكثر من ارتباطه بتدخل إيراني مباشر. ويمكن توضيح ذلك في عدة جوانب:

التأثير الفكري والسياسي: شهدت إيران في بداية الخمسينيات أحداثاً مهمة، أبرزها حركة تأميم النفط بقيادة محمد مصدق، التي تركت صدى داخل العراق. فقد تأثرت بعض القوى السياسية العراقية، وبخاصة الوطنية والقومية واليسارية، بفكرة مقاومة النفوذ الأجنبي والمطالبة بالسيادة الاقتصادية، وأدى ذلك إلى:

_ زيادة الانتقادات للنفوذ البريطاني في العراق وتنامي المطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي وتصاعد الخطاب الوطني المرتبط بقضية النفط والاستقلال، لكن هذا التأثير بقي فكرياً ومعنوياً أكثر من كونه تأثيراً سياسياً مباشراً من الحكومة الإيرانية.

_ قضية الحدود وشط العرب: أسهمت الخلافات العراقية الإيرانية حول الحدود وشط العرب في خلق حالة من التوتر السياسي داخل العراق، إذ كانت الحكومة العراقية

تتابع التحركات الإيرانية بحذر خوفاً من: استغلال الأقليات أو الروابط المذهبية وإثارة مشكلات حدودية تؤثر في الاستقرار الداخلي وزيادة التوتر القومي والإقليمي. إلا أن هذه الخلافات لم تتحول في الخمسينيات إلى صراع واسع داخل العراق، بل بقيت ضمن إطار الضغوط السياسية والدبلوماسية.

الارتباط بالمحاور الدولية: ارتبطت إيران والعراق في جزء من الخمسينيات بالسياسات الغربية المناهضة للاتحاد السوفيتي، وبخاصة في إطار حلف بغداد فيما بعد، وقد أدى ذلك إلى: تعزيز التعاون الأمني بين النظامين وزيادة المعارضة الداخلية العراقية للحلف بسبب اعتباره أداة غربية وتساعد النشاط السياسي للقوى الرفضية للسياسات الغربية، ومن هنا كان تأثير السياسة الإيرانية مرتبباً أحياناً بالموقف المشترك من التحالفات الدولية أكثر من كونه سياسة مستقلة تجاه العراق. (ازغندي، روابط خارجي إيران، ص ٢٧٥-٢٧٦).

محدودية التأثير المباشر: على الرغم من هذه العوامل، فإن السياسة الإيرانية لم تكن العامل الحاسم في تشكيل الوضع السياسي العراقي الداخلي، لأن العراق كان يتأثر بدرجة أكبر بالصراع بين التيارات السياسية العراقية والنفوذ البريطاني والمد القومي العربي والظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وبذلك يمكن وصف التأثير الإيراني على الوضع السياسي في العراق بأنه: تأثير غير مباشر ومحدود نسبياً ومتداخل مع ظروف إقليمية ودولية أوسع في مدة البحث.

٢- التطورات الاقتصادية في العراق (١٩٢٥-١٩٥٣):

شهد الاقتصاد العراقي في المدة (١٩٢٥-١٩٥٣) تحولات مهمة، وبرز النفط كمحور رئيس في بنية الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى الموارد الطبيعية الأخرى وازدهرت حركة التجارة الخارجية التي شكّلت ركائز اقتصادية أساسية في تلك الحقبة.

كانت صناعة النفط من أبرز عناصر الاقتصاد العراقي منذ اكتشاف النفط في حقل كركوك عام ١٩٢٧ بعد حصول شركة النفط العراقية (Iraq Petroleum Company - IPC) على امتياز طويل المدى عام ١٩٢٥، ما جعل النفط يحتل مركزاً مهماً في الدخل الوطني والإيرادات العامة، فقد كانت السياسة النفطية العراقية تعتمد بشكل أساسي على استخدام النفط كمورد استراتيجي ومصدر رئيس للدخل الوطني" (الزبيدي، ٢٠٢٤، ص ٢٧٤)، إذ شكّل النفط مصدراً حيوياً للدخل وأساساً لتمويل بعض النفقات الحكومية، على الرغم من أن التحكم الفعلي في القطاع ظل في هذه المرحلة بيد الشركات الأجنبية بموجب عقود الامتياز، ما حدّ من قدرة الدولة العراقية على الاستفادة الكاملة من مواردها، و"خلال المدة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ شهدت السياسة النفطية في العراق تطورات هامة وتحولات ذات أثر كبير في صناعة النفط في البلاد" (الزبيدي، ٢٠٢٤، ص ٢٧٥)

والى جانب النفط، كان للزراعة والتجارة الخارجية دورا بالغ الاهمية في النشاط الاقتصادي، كانت الزراعة في العراق هي عماد معاشه وأساس ثروته واقتصاده، إذ أنعم الله على العراق بتربة خصبة وأنهار جارية ومياه غزيرة" (سليمان، ١٩٥٨، ص ١٨٥)، وقد اعتمد العراق على صادرات بعض المنتجات الزراعية واستيراد السلع الصناعية والمواد الاستهلاكية من الخارج، ما جعل البلاد مرتبطة بالتجارة مع الدول المجاورة والأسواق العالمية (الجبوري وحسن، ٢٠٢٣، ص ٣٦٠) وكانت الصادرات العراقية الأساسية في تلك الحقبة تتضمن النفط كمصدر رئيس، بينما كانت واردات البضائع والسلع الصناعية الحيوية تحتل القسم الأكبر في النشاط التجاري (الجبوري وحسن، ٢٠٢٣، ص ٣٥٨).

تأثر الاقتصاد العراقي بالسياسات الإقليمية والدولية، إذ شكّلت ظروف العشرينيات والثلاثينيات سياقاً يتسم بالاعتماد على استثمارات أجنبية في قطاع النفط والإرث

الاقتصادي للانداب البريطاني، ما حدّ من حرية صنع القرار الاقتصادي العراقي في بعض القطاعات الحيوية.

أما علاقات العراق التجارية مع إيران بشكل مباشر في هذه المدة كانت محدودة نسبياً، ولم تتبلور إلى شكل اقتصادي قوي قبل مرحلة ما بعد منتصف القرن العشرين، لكن الموقع الجغرافي القريب والتداخلات الحدودية أعطيا بعض النشاطات التجارية بين التجار العراقيين والإيرانيين، لا سيما في المنتجات غير النفطية، وهو ما مهد لعلاقات اقتصادية أوسع في فترات لاحقة، "واستأثرت إيران بالمرتبة الأولى وتلتها سورية" (الجبوري وحسن، ٢٠٢٣، ص ٣٦٣).

كان تأثير السياسة الإيرانية في بنية الاقتصاد العراقي وتطوره في الخمسينات تأثيراً محدوداً وغير مباشر، إذ لم تكن إيران قادرة على إعادة تشكيل الاقتصاد العراقي مباشرة، لكن بعض سياساتها وأزماتها الداخلية انعكست على العراق اقتصادياً عبر النفط والتجارة والعلاقات الحدودية. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

ـ تأثير أزمة تأمين النفط الإيراني: أدى تأمين النفط الإيراني عام ١٩٥١ بقيادة محمد مصدق إلى توقف جزء كبير من صادرات النفط الإيرانية بسبب المقاطعة البريطانية. وقد انعكس ذلك على العراق عبر: زيادة أهمية النفط العراقي في الأسواق العالمية وارتفاع الاعتماد البريطاني والغربي على النفط العراقي كبديل مؤقت وتحسن نسبي في عائدات العراق النفطية، لكن هذا التأثير كان ظرفياً، ولم يؤدّ إلى تغيير جذري في بنية الاقتصاد العراقي، لأن شركات النفط الأجنبية ظلت مسيطرة على القطاع النفطي.

ـ التأثير في الوعي الاقتصادي العراقي: شجعت التجربة الإيرانية بعض القوى السياسية والاقتصادية العراقية على المطالبة بزيادة سيطرة الدولة على الثروة النفطية بتعديل امتيازات شركات النفط الأجنبية وتحقيق استقلال اقتصادي أكبر. وبذلك أسهمت السياسة النفطية الإيرانية في تنمية الوعي الاقتصادي الوطني داخل العراق، حتى وإن لم تؤدّ مباشرة إلى قرارات اقتصادية حاسمة في الخمسينات.

_ العلاقات التجارية والحدودية: ارتبط العراق وإيران بعلاقات تجارية وحدودية نشطة نسبياً، وبخاصة في المناطق الحدودية. وقد أثرت السياسة الإيرانية في حركة التبادل التجاري والملاحة في شط العرب وانتقال البضائع بين البلدين. إلا أن هذه العلاقات كانت تتأثر أحياناً بالخلافات السياسية والحدودية، مما جعل تأثيرها الاقتصادي متذبذباً وغير مستقر.

_ تأثير التحالفات الإقليمية: أسهم التعاون العراقي الإيراني والتقارب بينهما في مدة البحث إلى عقد حلف بغداد فيما بعد في تعزيز بعض أشكال التعاون الاقتصادي والأمني المدعوم غربياً، مثل: تطوير البنية المرتبطة بالنقل والاتصالات ودعم الاستقرار الاقتصادي المرتبط بالمصالح الغربية، ولكن هذه المشروعات كانت تخدم بدرجة كبيرة الأهداف الاستراتيجية الغربية أكثر من تحقيق تنمية اقتصادية عراقية مستقلة، (معتوق، ٢٠١٨، ص ٣٥-٣٧).

_ محدودية التأثير الإيراني: على الرغم من هذه الجوانب، بقيت العوامل الداخلية والخارجية الأخرى أكثر تأثيراً في الاقتصاد العراقي، مثل: هيمنة شركات النفط الأجنبية والسياسة البريطانية وطبيعة النظام الملكي العراقي والإيرادات النفطية المتزايدة وخطط التنمية الداخلية.

وهكذا يمكن القول: إن السياسة الإيرانية لم تكن عاملاً رئيساً في تشكيل الاقتصاد العراقي، لكنها أسهمت بصورة غير مباشرة في بعض التحولات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنفط والتجارة والوعي الوطني الاقتصادي في الخمسينيات، أي أن الاقتصاد العراقي أثناء المدة (١٩٢٥-١٩٥٣) كان في بداياته يتشكل تحت تأثير النفط كمورد اقتصادي مركزي، بينما ظلت التجارة الخارجية والموارد الطبيعية الأخرى مكتملة لهذا الاقتصاد، مع وجود ارتباطات اقتصادية غير مباشرة مع الجوار الإقليمي كإيران، التي ستتطور على نحو أهم في العقود التالية.

٣_ أزمة الحدود بين البلدين وتأثير النفط والاقتصاد في العلاقات الثنائية:

شهدت العلاقة بين العراق وإيران للمدة (١٩٢٥-١٩٥٣) توترات متكررة حول قضية الحدود والمصالح الاقتصادية، ولا سيما في مناطق شط العرب والممرات الحدودية الشمالية والشرقية، فقد شكّلت الثروات النفطية والموقع الاستراتيجي لهذه المناطق محورا للنزاعات، إذ كان لكل من البلدين مصلحة في السيطرة على الموارد والممرات المائية لضمان النفوذ الاقتصادي والسياسي، و"إنّ إيران حاولت استغلال اعترافها باستقلال العراق للحصول على مكاسب حدودية"(سليمان، ص ٣٥٦).

وقد أثر النفط بشكل مباشر في العلاقات الثنائية، حيث كانت الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع النفط في العراق تتعاون أحيانا مع إيران عبر مسارات تجارية مشتركة، وأحيانا أخرى تُصعّب النفوذ الإيراني الاقتصادي على العراق عبر الاحتكار والسيطرة على خطوط التصدير، وهذا الوضع أضاف بعدا اقتصاديا إلى النزاعات الحدودية، إذ كان النزاع عسكريا وسياسيا، مرتبطا أيضا بالمنافسة على الموارد والثروات الطبيعية، "وإن العلاقة الترابطية بين النفط والسياسة أدت إلى تبني الدول الكبرى سياسات مبنية على مصالحها النفطية منذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر" (التميمي، ٢٠٢٢، ص ٢٣).

وعلى المستوى السياسي، لم تشهد إيران تدخلات مباشرة صريحة في الشؤون الداخلية العراقية، لكن سياساتها الاقتصادية والنفطية أظهرت تأثيرات غير مباشرة في السياسة العراقية، مثل تعزيز موقف بعض القوى السياسية أو التأثير في تحالفاتها الداخلية، لا سيما في المناطق الحدودية التي كانت تتأثر بالمعابر التجارية والسيطرة على الموارد. كما أسهمت أزمة الحدود في تشكيل السياسة العراقية تجاه إيران، إذ اضطرت الحكومة العراقية إلى الموازنة بين حماية سيادة الدولة والتعامل مع التدخلات الاقتصادية الإيرانية عبر التفاوض والمعاهدات الرسمية، مثل معاهدة ١٩٣٧ لتحديد

الحدود على شط العرب، التي حاولت حل النزاع بطرق سلمية، لكنها لم تنه التوترات تماماً.

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية في مدة البحث التي بلغ أثرها في عقد الخمسينات تدخلاً واضحاً بين القضايا الحدودية والاقتصادية والنفطية، إذ لم تكن الخلافات بين البلدين نزاعات جغرافية إنما ارتبطت بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية وبالنفوذ الدولي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات الثنائية التي اتسمت بالتوتر أحياناً والتعاون الحذر أحياناً أخرى. (ينظر: مهدي، ١٩٨٨).

أولاً- أزمة الحدود بين العراق وإيران:

١- الجذور التاريخية للخلاف الحدودي: ترجع جذور الخلاف الحدودي بين العراق وإيران إلى العهد العثماني والقاجاري، وبخاصة فيما يتعلق بمنطقة شط العرب، الذي يمثل ممراً مائياً مهماً للتجارة وتصدير النفط، قد حاولت عدة اتفاقيات تنظيم الحدود بين الطرفين، إلا أن المشكلة بقيت قائمة بسبب اختلاف تفسير كل طرف للسيادة على المجرى الملاحي حيث كان العراق يستند إلى الاتفاقيات السابقة التي منحت له سيادة أوسع على شط العرب، بينما كانت إيران تطالب بتعديل الحدود وفق خط المنتصف الملاحي (خط التالوك)، بحجة حماية مصالحها التجارية والبحرية، (العزي، ١٩١٨، ص ٦٧).

٢- أهمية شط العرب الاقتصادية والاستراتيجية: ازدادت أهمية شط العرب في الخمسينات بسبب تطور صناعة النفط في العراق وإيران واعتماد صادرات النفط على الموانئ والممرات البحرية وازدياد حركة الملاحة التجارية، فالعراق كان يعتمد بشكل كبير على ميناء البصرة وممر شط العرب لتصدير النفط والبضائع، بينما رأت إيران أن سيطرة العراق الواسعة على الممر تحدّ من حرية الملاحة الإيرانية وتؤثر في مصالحها الاقتصادية.

ولهذا أصبحت قضية الحدود مرتبطة مباشرة بالمصالح الاقتصادية والنفطية، ولم تعد مجرد قضية سيادة سياسية.

٣_ مظاهر التوتر الحدودي: ظهر التوتر الحدودي في عدة صور خلال الخمسينات، منها: الاعتراضات الإيرانية على الرسوم والإجراءات العراقية في شط العرب والخلاف حول حقوق الملاحة للسفن الإيرانية وتبادل الاحتجاجات الدبلوماسية بشأن إدارة الممرات المائية وتصاعد الخطاب السياسي والإعلامي بين البلدين في بعض الفترات، (وزارات امورخارجة، ١٣٤٨)

لكن هذه التوترات بقيت غالباً ضمن الإطار السياسي والدبلوماسي، ولم تصل إلى مواجهة عسكرية واسعة خلال الخمسينات.

ثانياً_ تأثير النفط في العلاقات العراقية الإيرانية: (غازي، ٢٠١٣، ص ١٣-١٤).

١_ النفط بوصفه عنصراً استراتيجياً: أصبح النفط بعد الحرب العالمية الثانية عاملاً رئيساً في سياسة البلدين، إذ اعتمد اقتصاد كل من العراق وإيران بصورة متزايدة على العائدات النفطية. ولهذا دخل النفط في صلب العلاقات الثنائية من حيث التنافس على الأسواق والتصدير، والعلاقة مع الشركات الأجنبية والمواقف من النفوذ البريطاني والغربي.

٢_ أزمة تأمين النفط الإيراني ١٩٥١: شكّلت أزمة تأمين النفط الإيراني نقطة تحول مهمة في المنطقة عندما قام محمد مصدق بتأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وكان لهذه الأزمة عدة آثار في العراق أهمها زيادة أهمية النفط العراقي وتنامي الوعي الوطني، لكن النظام الملكي العراقي لم يتجه نحو التأميم بسبب ارتباطه السياسي والاقتصادي بالغرب.

ثالثاً_ التأثير الاقتصادي في العلاقات الثنائية:

_ التبادل التجاري: حيث شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران نشاطاً تجارياً نسبياً، وبخاصة في المواد الزراعية والسلع الاستهلاكية والتجارة الحدودية، لكن حجم هذا التبادل بقي محدوداً مقارنة بالعلاقات الاقتصادية لكل دولة مع بريطانيا والأسواق العالمية.

_ تأثير الخلافات السياسية في الاقتصاد: كانت العلاقات الاقتصادية تتأثر سريعاً بالتوترات السياسية والحدودية، إذ كانت الخلافات حول شط العرب والملاحه تؤثر في حركة التجارة والنقل النهري والرسوم الجمركية وانتقال البضائع، مما جعل التعاون الاقتصادي بين البلدين غير مستقر بشكل كامل، (ينظر: رمضاني، ١٩٨٤).

_ الارتباط بالمشروعات الغربية: ارتبط العراق وإيران في الخمسينات بالمصالح الغربية، وبخاصة في إطار حلف بغداد، الذي كان عسكرياً وحمل أبعاداً اقتصادية أيضاً، مثل: تطوير شبكات النقل والاتصالات وحماية طرق النفط وتعزيز الاستقرار الإقليمي لخدمة المصالح الغربية.

رابعاً_ طبيعة العلاقات الثنائية في ضوء هذه القضايا:

يمكن وصف العلاقات العراقية الإيرانية في الخمسينات بأنها: علاقات حذرة ومتقلبة وتجمع بين التعاون السياسي المحدود والتنافس الاقتصادي والحدودي وتتأثر بشدة بالتوازنات الدولية والحرب الباردة، فالعراق كان أقرب إلى السياسة البريطانية التقليدية، بينما شهدت إيران أثناء فترة مصدق نزعة وطنية أكثر وضوحاً، قبل عودة الشاه وتقارب إيران مجدداً مع الغرب بعد عام ١٩٥٣. ويمكن القول: إن أزمة الحدود والنفط شكلتا المحور الأساسي للعلاقات العراقية الإيرانية في الخمسينات، إذ ارتبط الخلاف الحدودي بالمصالح الاقتصادية وطرق تصدير النفط، بينما أثرت أزمة تأمين النفط الإيراني في مكانة العراق النفطية وفي الوعي السياسي والاقتصادي داخله، ومع ذلك، فإن تأثير السياسة الإيرانية في العراق بقي في معظمه غير مباشر ومحدوداً نسبياً

ومتداخلاً مع عوامل دولية وإقليمية أوسع، مثل النفوذ البريطاني والحرب الباردة والتحالفات الغربية.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

خلصت الدراسة إلى أن سياسة التحديث الإيرانية في الخمسينات لم تمثل عاملاً حاسماً أو مباشراً في تشكيل التطورات السياسية والاقتصادية العراقية، بقدر ما كانت أحد العناصر الإقليمية المتداخلة ضمن شبكة معقدة من التفاعلات الدولية والمحلية التي شهدتها الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أظهرت النتائج أن التأثير الإيراني في العراق اتخذ طابعاً غير مباشر ومحدوداً، وارتبط غالباً بالتداعيات السياسية والاقتصادية للأحداث الإيرانية أكثر من ارتباطه بسياسة إيرانية موجهة بصورة مباشرة نحو العراق.

وعلى المستوى السياسي، بينت الدراسة أن انعكاسات سياسة التحديث الإيرانية ظهرت بصورة أوضح بعد أزمة تأمين النفط الإيراني عام ١٩٥١، إذ أثارت التجربة الإيرانية اهتمام القوى السياسية العراقية، ولاسيما التيارات الوطنية والقومية، التي رأت فيها نموذجاً لمقاومة الهيمنة الأجنبية والسعي نحو تعزيز السيادة الاقتصادية. إلا أن هذا التأثير بقي في إطار التأثير الفكري والمعنوي، ولم يتحول إلى تغيير جذري في بنية النظام السياسي العراقي أو توجهاته العامة، بسبب اختلاف طبيعة النظامين السياسيين، واستمرار النفوذ البريطاني القوي داخل العراق، فضلاً عن خصوصية الظروف الداخلية العراقية.

أما اقتصادياً، فقد أوضحت الدراسة أن تأثير السياسة الإيرانية ارتبط بصورة أساسية بأزمة النفط الإيراني وما نتج عنها من تحولات مؤقتة في أسواق الطاقة الدولية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز أهمية النفط العراقي بوصفه بديلاً نسبياً للنفط الإيراني أثناء فترة

المقاطعة الغربية لإيران. غير أن هذه التطورات لم تُحدث تحولاً بنوياً في الاقتصاد العراقي، إذ بقي القطاع النفطي خاضعاً لسيطرة الشركات الأجنبية، واستمرت طبيعة الاقتصاد الريعي المرتبط بالمصالح الغربية دون تغيير جوهري.

وفيما يتعلق بأزمة الحدود وشط العرب، كشفت الدراسة أن الخلافات الحدودية بين العراق وإيران ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للطرفين، ولا سيما ما يتعلق بالملاحة وتصدير النفط والسيطرة على الممرات المائية. ومع ذلك، فإن هذه الخلافات في الخمسينات بقيت ضمن الأطر الدبلوماسية والسياسية ولم تصل إلى مستوى الصدام المباشر، الأمر الذي يعكس إدراك الطرفين لحساسية التوازنات الإقليمية والدولية آنذاك.

وعبر معالجة إشكالية البحث، تبين أن الربط المباشر بين سياسة التحديث الإيرانية وبين التحولات السياسية والاقتصادية في العراق يمثل قدراً من المبالغة التفسيرية، إذ إن كثيراً من مظاهر التأثير التي ظهرت في العراق كانت في حقيقتها نتاج تزامات تاريخية وتفاعلات إقليمية ودولية أوسع، مثل تصاعد المد القومي العربي وتزايد التنافس الدولي في إطار الحرب الباردة، واستمرار النفوذ البريطاني في المنطقة. ومن ثم فإن السياسة الإيرانية لم تكن العامل المستقل أو المركزي في توجيه مسار العراق في الخمسينات، بل كانت عاملاً ثانوياً ضمن منظومة تأثيرات متعددة.

أكدت الدراسة أن فهم العلاقات العراقية الإيرانية في تلك المرحلة يتطلب تجاوز التفسيرات الأحادية التي تبالغ في دور العامل الخارجي، والاتجاه نحو قراءة أكثر توازناً تربط بين العوامل الداخلية والإقليمية والدولية بوصفها عناصر متشابكة أسهمت مجتمعة في تشكيل طبيعة العلاقات الثنائية والتطورات السياسية والاقتصادية في العراق في الخمسينات.

ثانياً: التوصيات:

- ١- أهمية الاستفادة من الدروس التاريخية: على الباحثين وصناع القرار دراسة تأثير السياسات الإقليمية السابقة لفهم أثرها طويل المدى في العلاقات الثنائية والتوازنات الاقتصادية.
- ٢- تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي: يمكن استغلال التجارب التاريخية لتطوير مشاريع اقتصادية مشتركة بين العراق وإيران لتقليل التوترات الحدودية وتعزيز التكامل الاقتصادي.
- ٣- الاعتماد على مصادر موثوقة ومتعددة: توصي الدراسة بالاستناد إلى مصادر أكاديمية للتحليل الموضوعي، بعيداً عن المواقف الإيديولوجية أو الانحياز السياسي.
- ٤- تطوير الدراسات الأكاديمية: تسهم نتائج البحث في إثراء الحوزة العلمية المتعلقة بالعلاقات الإيرانية- العراقية في النصف الأول من القرن العشرين، وتقديم إطار تحليلي يمكن استخدامه في الدراسات المستقبلية حول السياسة والاقتصاد الإقليمي.

المصادر والمراجع (العربية والمعرّبة):

١. الأدهمي، محمد مظفر. (٢٠٠٩م). العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢. مكتبة الذاكرة. بغداد.
٢. أزغندي. علي رضا (١٣٩٥). روابط خارجي إيران ١٣٣٥-١٣٥٧. طهران. قومس.
٣. أيان بانون وبول كولير (٢٠٠٥م). الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة. ترجمة فؤاد سروجي. مراجعة محمد الزواري. عمان. الأهلية.
٤. التميمي. وجدان كارون فريخ (٢٠٢٢م). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢م في ضوء الوثائق الأمريكية. مجلة وميض الفكر للبحوث (مجلة علمية محكمة) العدد ١٣ آذار.

٥. حسن. سرمد محمد مهدي. والجبوري. خليل محمد شهاب. (٢٠٢٣م). تحليل التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجاورة (إيران وسورية). مجلة دجلة. المجلد ٦. العدد ١.
٦. الحسيني. عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. دار الرافدين. بلا تاريخ.
٧. دوايشة. عضيد (٢٠١٩م). العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال. ترجمة سامر طالب. مركز الرافدين للحوار. بيروت.
٨. رمضاني. روح الله (١٩٨٤م). سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣. دراسة في السياسة الخارجية للدول الساندة صوب التحديد. ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة.
٩. الزبيدي. نوال كشيش محمد (٢٠٢٤م). السياسة النفطية في العراق من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٨. مجلة الجامعة العراقية. الجامعة المستنصرية. كلية التربية الإسلامية. العراق.
١٠. الساداتي. أحمد محمود (١٩٣٩م). رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة. مكتبة النهضة المصرية. مصر.
١١. السبكي. آمال (١٩٩٩م). الأوضاع الداخلية في عهد محمد رضا شاه ١٩٤١-١٩٧٧م. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب_ الكويت.
١٢. السبكي. آمال (١٩٩٩م). سياسة رضا بهلوي الداخلية ١٩٢٥-١٩٤١م. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب_ الكويت.
١٣. سليمان. حكمت سامي (١٩٥٨م). نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. سوريا.
١٤. سليمان. شعيب أحمد (١٩٨١م). العلاقات العراقية الإيرانية. (مجلة الآداب (مجلة)). جامعة بغداد: كلية الآداب. العدد ٣١.

١٥. ضحوة غنية (٢٠١٨م). السياسة الداخلية الإيرانية في عهد محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩). جامعة محمد خيضر بسكرة.
١٦. العاني. حسان محمد شفيق (١٩٨٦م). الأنظمة السياسية والدستور المقارنة. مطبعة جامعة بغداد.
١٧. عبيس. آيات مهدي عبد الحسين (١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م). العلاقات الإيرانية البريطانية. ١٩٢٥-١٩٤١م. دراسة تاريخية. جامعة بابل - العراق. كلية التربية للعلوم الإنسانية.
١٨. العزي. خالد (١٩١٨م). أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي الفارسي حول الحدود. بغداد. دار الحرية للطباعة.
١٩. العنبي. قحطان حميد كاظم (٢٠١٦م). تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨م. المطبعة المركزية جامعة ديالى العراق.
٢٠. غازي. وداد جابر (٢٠١٣م). تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية ١٩٥١-١٩٥٣م الجامعة المستنصرية. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
٢١. محمد. نعيم جاسم (٢٠١١م). أوضاع الطبقة العاملة في إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي. مجلة أوروک للأبحاث الإنسانية. المجلد الرابع. العدد الثاني.
٢٢. معتوق. ناظم رشم. (٢٠١٨م). حلف بغداد وأثره في تطور العلاقات العراقية- الإيرانية ١٩٥٥-١٩٥٨. مجلة دراسات تاريخية. العدد ٢٤.
٢٣. هوما كاتوزيان. مصدق والصراع على السلطة في إيران. نقله إلى العربية الطيب الحصني.
٢٤. وزارات أمور خارجه ١٣٤٨. حقايقى چند درباره اختلاف ایران وعراق راجع به شط العرب. تهران. الجيهان.

